



ناس
ومؤسسات

العدد ٥٥

في هذا العدد ...

في الخليل
١٣٠٠ مصنع لم يعد
صه لها وجود

في «ماسية» الزيتون
وشلتونة الحكومة

ص٤

مسيرة حياة وعطاء
رمزي ربحان

ص٨

المساجد بين
الواقع والمأمول

ص٧

ملحق دوري يختص بقضايا التنمية يصدر عن برنامج دراسات التنمية - جامعة بيرزيت

الثلاثاء ٣١ تشرين أول ٢٠٠٦ الموافق ٩ شوال ١٤٢٧ هـ

المزارعون يعلقون آمالا كبيرة على الزيتون هذا العام



عدسة: جمال العاروري

عبد السلام الريماوي

في مناقصات على السلال الغذائية الممولة من قبل هيئات إغاثية تتضمن أيضا زيت الزيتون لتوزيعها على المحتاجين، وبالتالي كانت المنافسة على من يعطي أقل الأسعار وهو ما اثر سلبا على سعر الزيت، مع أن النطق أن يطرح الزيت ضمن مزايده كمنتج وطني وليس ضمن مناقصة.

وأكد عبده نية الاتحاد تكرار حملة "من المزارع إلى المستهلك" هذا العام بالتنسيق مع الإغاثة الزراعية، بحيث تشمل- تسويقيا- مناطق القدس ورام الله وبيت لحم والخليل.

وحول أسعار الزيت هذا العام، قال عبده انه جرى تشكيل "هيئة التنسيق العليا لحماية أسعار الزيت"، وتضم ممثلين عن الجمعيات التعاونية وأصحاب المعاصر، وقد اتفقت مع القطاع الخاص على لعب دور على صعيد التسويق وإغلاق الباب أمام الشركات الإسرائيلية.

وبموجب هذا الاتفاق فقد تقرر أن يكون سعر الكيلو من الزيت الحاصل على شهادة "الأورجانيك" أي (العضوي) ب ٢٥ شيقل، والزيت اكسترا فيرجن "بكر زيادة" حموضة أقل من ٠,٨ ب ٢٣ شيقلا. والزيت البكر، حموضة أقل من ١,٥ ب ٢٠ شيقلا، وحموضة من ١,٥ - ٢,٣ شيقلا.

وبخصوص المبادرة التي سبق أن أعلنت عنها شركة حوالم لشراء زيت الزيتون من المزارعين، قال عبده: نحن في جمعية الزيتون لم يتصل بنا احد. ولكن مثل هذه المبادرة في غاية الأهمية ومن شأنها إذا ما جرى تسريع تنفيذها، رفع أسعار الزيت.

ومن ضمن البرامج التي يجري العمل عليها حاليا "العصر الجماعي اليومي"، بحيث يتم تجميع المحصول من أعضاء الجمعيات التعاونية في المساء ويعصر ضمن ظروف صحية وبيئية سليمة بعد احتساب حصة كل عضو، ومن ثم ينقل الزيت إلى خزانات نموذجية، إلى حين تسويقه بشكل جماعي.

وقال عبده: نمة برنامج مشترك بين جمعية الزيتون واتحاد المزارعين لتطوير قطاع زيت الزيتون، بحيث يتم تخفيض تكلفة الإنتاج من خلال إنشاء التعاونيات الزراعية (عدها ١٧ جمعية بالضفة مسجلة ومرخصة) وإنتاج زيت بمواصفات عالية وبأقل الأسعار.

مليون دونم مزروعة بالزيتون

تبلغ مساحة الأراضي الفلسطينية المزروعة بالزيتون، حسب معطيات وزارة الزراعة، نحو مليون دونم، أكثر من ٩٥٠ ألفا منها في الضفة والباقي في قطاع غزة، تضم مجموعها نحو ١١ مليون شجرة.

ويصل الناتج الكلي للزيتون ١٦٠ ألف طن، أما الزيت فهو ما بين ٣٢ - ٢٥ ألف طن، يستهلك منه داخليا نحو ١٥ ألف طن، وما تبقى يجد طريقا إلى الأسواق الخارجية ولو بكميات محدودة، والأسواق الإسرائيلية من خلال تجار يفرضون أسعارهم على المزارعين.

وأقر الأغا بتهرب كميات من زيت الزيتون من الخارج في الأعوام الماضية، لا سيما من تركيا، حيث تكلف إنتاج الزيت هناك أقل منها في الأراضي الفلسطينية. وبالنسبة للزيت الفلسطيني الناهب إلى السوق الإسرائيلية بارخص الأثمان، قال إن مسؤولية وزارة الزراعة على هذا الصعيد تنظيمية ورقابية.

وأعرب وزير الزراعة عن تفاؤله بان يختلف الموسم الحالي عن الأعوام السابقة، نظرا لوجود عدد كبير من المؤسسات التي أجرت اتصالات مع وزارة الزراعة لشراء كميات من الزيت. وتوقع أن يتم استيعاب ٥-٧ آلاف طن لهذه الغاية، يضاف إلى ذلك الاستهلاك المحلي للزيت.

ولفت الأغا إلى حملة من السياسات التي بدأت وزارة الزراعة بتطبيقها وأخرى قيد الدراسة من أجل دعم المزارع والمنتج المحلي. وقال: نمة توجه في الوقت الراهن لتشجيع زراعة السلع القابلة للتصنيع والتخزين لوقت طويل بسبب الإغلاق والحصار، وبالتالي حماية المزارعين من تكبد الخسائر نتيجة عدم القدرة على التصدير في أوقات قصيرة.

وأضاف: زيت الزيتون من أهم السلع التي يمكن تخزينها لأوقات طويلة ودون أن تتأثر بحيث يتم تصديره للخارج أو إدخاله من الضفة إلى غزة عندما تسمح الظروف. وأوضح الأغا أن وزارة الزراعة تعكف حاليا على دراسة إمكانية لعب دور في تغيير العادات الغذائية، بحيث يتم تعميم أنواع من الأطعمة التي تدخل فيها منتجات محلية ومنها زيت الزيتون. فمثلا هناك وجبات يستخدم فيها حاليا زيت الذرة أو الصويا، وبالإمكان أن يكون زيت الزيتون بديلا صحيا.

من المزارع إلى المستهلك

والى جانب وزارة الزراعة نمة جهود غير حكومية لعبت دورا هاما خلال سنوات طويلة في دعم قطاع الزيتون الذي يختلف عن سواه بأنه محصول وطني وذو قيمة تراثية ورمزية لجميع الفلسطينيين. ومن هذه المؤسسات اتحاد جمعيات الإغاثة الزراعية واتحاد المزارعين وغيرها.

وقد سجل اتحاد المزارعين تجربة مهمة في تسويق زيت الزيتون في العام ٢٠٠٠ ضمن حملة أطلق عليها اسم "من المزارع إلى المستهلك"، ونجح من خلالها في تجنيد المزارعين مساهمات التجار، وبيع كميات كبيرة من منتجه محليا وبأسعار معقولة لا يمكن مقارنتها بأسعار

الأعوام اللاحقة. وعن هذه التجربة قال جهاد عبده رئيس جمعية الزيتون الفلسطينية ومسؤول برنامج الزيت في اتحاد المزارعين إن هذه الحملة حافظت على أسعار الزيت من الانخفاض لمدة عامين، لكن للأسف لم يكن بالإمكان تكرارها في حينه بسبب مناقصات السلال الغذائية التي ساهمت في تدهور أسعار الزيت إلى حد غير مسبق.

وأوضح أن هناك جهات فلسطينية بالتعاون مع القطاع الخاص دخلت

بخلاف مواسم الزيتون السابقة، يبدي المزارعون قدرا كبيرا من التفاؤل بتحسن أسعار الزيت هذا العام، في ظل وجود عدد كبير من الجهات التي أبدت استعدادها لشراء وتسويق الزيت سواء داخليا أو خارجيا، وهو ما يؤمل أن يوفر دخلا بديلا لعدد كبير من العائلات في ظل الضائقة الاقتصادية التي يعانون منها منذ سبعة شهور، وبخاصة للوظفون أبناء القرى الذين استغلوا الإضراب في القطاع الحكومي وتوجه قسم منهم منذ بداية تشرين الأول لقطف زيتونهم غير ملتزمين بالوعد الذي حددته وزارة الزراعة.

أمل بتحسين سعر الزيت

يقول المزارع رزق الله ضحي وهو من قرية دير السودان شمال رام الله إنه ينتج ٥٠٠-٤٠٠ تنكة زيت في المواسم الجيدة "لماسية" كما يسميها الفلاحون، مثلما هو الحال هذا العام، ويأمل أن يصل سعر التنكة (١٦ كيلوغراما) إلى خمسين دينارا أردنيا.

ويضيف: نسمع أن هناك الكثير من الجهات التي ستأخذ الزيت، شركة حوالم والإغاثة الزراعية، وغيرها إضافة إلى وجود مصنعين نسمع عنهم في كل من النبي صالح وسلفيت، وهذا من شأنه أن يرفع الأسعار، مشيرا إلى أن سعر الزيت في السنوات الماضية تدنى إلى مستوى غير مسبوق، ووصل في بعض الأحيان إلى ٢٠ وحتى ١٥ دينارا، وهي لا تكاد تسد نفقات الجني فقط، بعدما كان لعقود، بل لقرون خلت "عمارة البيت" كما يسميها الفلاحون- وعنوانا للمكانة الاقتصادية والاجتماعية في القرية. وأوضح أن كثيرا من الملاكين عمدوا خلال السنوات الماضية إلى تركها بورا أو بيعها بعدما لم يعد منتوجها يغطي نفقات الاعتناء بها، والبحث عن مصادر دخل بديلة، وهذا يتقاطع مع ما سعت إليه إسرائيل منذ احتلالها الضفة، عندما حولت المزارعين إلى عمال في مصانعها وورشها.

وانتقد ضحي دور وزارة الزراعة في الأعوام الماضية، واتهمها إما بالتواطؤ أو التقصير في مواجهة إغراق البلد بالزيت المستورد من الخارج، وتساءل: التاجر الذي يستورد الزيت من أين يحصل على التصاريح اللازمة؟

خطوات لدعم الموسم

أما وزير الزراعة الدكتور محمد الأغا فقد أكد "أن سياسة وزارته تنصب على دعم المنتج المحلي بكافة السبل لإعادة الثقة بالأرض والسوق، ولهذا فقد تم اتخاذ سلسلة من القرارات والسياسات، في مقدمتها منع استيراد الزيت من الخارج بشكل قاطع".

وقال: أعطينا تعليماتنا باتلاف أية كمية تدخل ويجري ضبطها، وقد تصل درجة السيطرة والتمنع بالنسبة لقطاع غزة ٩٩٪، بينما قد تصل في الضفة ٨٥٪.

الافتتاحية حديث رافيا

نادر سعيد

شرفني أهلي في رفح (رافيا) بدعوة للزيارة وتبادل الأفكار حول (الأزمة وسبل الخروج منها)، واعتقادا مني بأن من واجبي أن أبت الأمل في النفوس، حضرت مداخلة فيها ما فيها من مقولات أكاديمية - وأدبية للتحريض على التفاؤل في ظل عمومية التشاؤم، باتجاه القوة الداخلية في ظل الاحباط السائد. لم يخطر ببالي بأن الأمل الذي حاولت جلبه هو الذي خرجت أنا به، فقد زرت نادي خدمات رفح واستقبلني مجموعة من شباب النادي استقبالا صادقا، استقبال فيه محبة. لاحظت أن المكان يعج بالحركة والنشاط، قاعة رياضية ليس لها مثيل في فلسطين، مئات من الفتيان والشبان الذي يتابعون مباراة ويشجعون فريقهم، مكتبة متواضعة ولكن ذات مغزى في جنوب البلاد، ومركز للحاسوب يقدم الدورات والخدمات للمهتمين، ووحدة للمرأة واهتمام متزايد بقضاياها. وكان المكتب الرئيس الذي يستخدم كغرفة للاجتماعات أيضا يعج بعشرات وعشرات الكؤوس والجوائز التي فازت بها فرق النادي، والدروع التي حصل عليها النادي لخدماته في كل المجالات. وقد يعتقد الكثيرون أن هذا النادي رهينة للحاجز القريب، وجدت أن النادي قد حقق انتصارات رفيعة - فلسطينية في أنحاء مختلفة من العالم وخصوصا في العالم العربي - لبنان والأردن ودول خليجية. كما لفت نظري هذا التنوع العمري، فالعلم الكبير القدوة الذي أصر على إظهار الفخر بانجازات ناديه والشباب من حوله، نفسه كريمة ويحب العطاء، وكذا الإدارة الطامحة للمستقبل، والداعمون الذين يحاولون كل الجهد لتحقيق التطور والتغيير. وكانت الندوة هي صلب الموضوع، حضرها جمهور في غالبه من مؤيدي حركة فتح، فعبجت القاعة بالرغبة في تجاوز الأزمة، والوصول إلى حل ما، وما بين تفاؤل الكبار والصغار وتشاؤم الأكاديميين وبعض الشباب، تحدثنا عن مركزية الإنسان والثقافة والوعي، وتوصلنا إلى أن الإنسان هو أخو الإنسان وأن السلم الاجتماعي هو السبيل الوحيد. لقد رأيت رغبة في التغيير ولكني ولأول مرة الحظ شعورا بالقمع والتسلط، وتأكدت أنه ليس كل مناصري فتح من الأغنياء والمقتدرين، ولأن الأزمة المعيشية لدى الغالبية العظمى هي أزمة حقيقية، فإن حلا حقيقيا يجب أن يأتي قريبا، فالشعور بالقمع الذي يتم تبريره بكل الأسماء والأوصاف والألوان، سيؤدي فقط إلى التحرك للتغيير، وإن لم تكن الوسائل السلمية التفاوضية متاحة فسيذهب البعض إلى وسائل بعيدة وغير مرغوبة. معاناة أهل رفح هي معاناة حقيقية تحت الاحتلال في ظل طائراته ومدافعه وفي ظل الاحساس الرهيب بالتهجير والقمع. إذا رفح، طاقة هائلة ورغبة وأمل في الأفضل، ولكن هل تتحول هذه الطاقة إلى عامل للبناء!! كل ذلك ممكن، ولكن الصديق والإرادة السياسية لدى القياديين والتفكير أولا وأخيرا بأطفال وشباب تشكل نقطة البداية والطريق نحو المستقبل، شكرا لرفح وأهلها الذين أكدوا لي أن الأمل ما زال موجودا.

مدينة القدس تكاد تفقد فلسطينيتها

هبة الطحان

وحول المؤسسات التي تم إغلاقها، يوضح أبو السعود: أن هناك العديد من المؤسسات التي تم إغلاقها بالكامل واندرت كالمجلس الأعلى للسياحة، الذي أغلق وفقاً لأوامر عسكرية قبل أربعة أعوام، إضافة إلى مؤسسات أخرى أغلقت لأسباب سياسية كمؤسسة المشاريع الصغيرة، حيث انتهى عملها بتفكيكها من قبل مجلس إدارتها عندما أغلق بيت الشرق. وتطرق أبو السعود إلى إغلاق الغرفة التجارية، قائلاً: "اضطررنا للخروج من مدينة القدس بسبب قرار سياسي نص على عدم استمرار عمل الغرفة التجارية ضمن أراضي دولة إسرائيل، وبما أن القدس حسب قانون الضم الإسرائيلي ضمن حدود دولة إسرائيل، تم تنفيذ القرار".

ويشير أبو السعود إلى أن هناك العديد من المؤسسات انتقلت إلى رام الله بسبب عدم تمكن الموظفين من الوصول للقدس، ومنها نقابة الصحفيين.

من جانبه يؤكد رئيس نقابة الصحفيين نعيم الطوباسي أن مكتب النقابة في القدس ما زال قائماً لكن نشاطاته باتت مشلولة بسبب الحواجز العسكرية، مشيراً إلى أنه تم تقديم العديد من الطلبات للحصول على تصاريح لكن دون جدوى.

وأوضح أن هناك محاولات جادة حالياً، لإحياء النقابة في مدينة القدس من خلال تعيين محام يسعى لإصدار موافقة للتواجد في مدينة القدس بشكل دائم.

ومن جانب آخر، لفت أبو السعود إلى أن هناك مؤسسات خرجت طوعاً من القدس، بسبب عدم حصولها على تمويل من خلال الممولين الأجانب، في حال استمر عملها في مدينة القدس، وانتقلت إلى رام الله.

ويوضح التفكيكي: هناك أسباب تتعلق بالجانب الاقتصادي كالضرائب الباهظة التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على أصحاب المحال التجارية، وفي حال لم يتمكن أصحابها من دفع الضرائب تقوم بنهب محتوياتها على الفور، وبالتالي الضغوط الاقتصادية التي تمارس أدت إلى انتقال العديد من المحال التجارية إلى مكان آخر غير مدينة القدس.

ويؤكد في هذا السياق أن الحركة التجارية في مدينة القدس تعتمد على من هم خارج القدس من القرى والمدن المحيطة، لكن حالياً بسبب الجدار والحواجز انقطعت هذه العلاقة بين البائع والمشتري، فانخفاض المبيعات أدى كذلك إلى إغلاق المحال التجارية في القدس.

الحسيني كان لديهم الوعي الكامل بهذه القضية، لكن عدم توفر تمويل بهذا الاتجاه، ساهم في استمرار الإسرائيليين بمخاطبتهم. فيما يؤكد أبو السعود أنه لم يكن هناك رؤية واضحة لظروف وخصوصية مدينة القدس، حيث لم يتم دعمها من خلال مشاريع استثمارية، تقوم بتشغيل عدد كبير من أبناء المدينة، وتحريك دورة الاقتصاد بها، وإنما تم دعمها من خلال إعانات اجتماعية محدودة أو حملات لواجهة الخطط الإسرائيلية دون أخذ خطوات مضادة فاعلة.

ويوضح التفكيكي في هذا السياق، أنه بعد وفاة فيصل الحسيني لم تتكون قيادة سياسية بديلة في القدس، في الوقت الذي دخلت به القيادة السياسية في رام الله بمنافسة مع القيادة داخل مدينة القدس، الأمر الذي أدى إلى جعل الصلاحيات في رام الله، ما أفقد الاستمرارية في العمل، واستمر الأمر كذلك، وانتهت العناية بالقدس بوفاة الرئيس ياسر عرفات.

وفيد التفكيكي أنه ومنذ ثلاثة أعوام لا يوجد أي قيادة أو مرجعية سياسية في القدس، بسبب الخلافات، والصلاحيات التي أوجدت في رام الله.

ويرى التفكيكي أن القيادة السياسية التي تشكلت بعد وجود السلطة عام ٩٤، أدت إلى وجود رأسين، وبالتالي أوجدت صراعات سياسية أثرت على وضع مدينة القدس في نهاية الأمر، حيث تعددت المرجعيات وبالتالي تفتت الجهد الفلسطيني.

ويشير إلى أن السلطة الفلسطينية مقصرة جداً في هذا الاتجاه، مضيفاً: "لا يتم ذكر مدينة القدس في أي خطاب أو مرجعية سياسية حالياً، سوى أيام الجمع عند أوقات الصلاة".

إمكانية صمود المؤسسات

يقول التفكيكي: إن إمكانية صمود المؤسسات تكون لفترة معينة، حيث لا تستطيع الاستمرار في حال كان إغلاقها وفقاً لقرار سياسي أو من خلال إصدار أوامر عسكرية، وكذلك الأمر لعدم توفر إمكانات مادية تساهم في الصمود في ظل الإعاقات الإسرائيلية، موضحاً أن استمرار المؤسسات كان يجب أن يقرن بدعم متواصل.

ويتابع: كانت الضربة الأكبر في العام ٢٠٠١ عندما قامت قوات الاحتلال بإغلاق جميع المؤسسات الفلسطينية في المدينة، أهمها بيت الشرق واثنتا عشرة مؤسسة أخرى، وبالتالي بدأت بتفريغ المؤسسات الفلسطينية ليحل محلها تدريجياً مؤسسات إسرائيلية.

البديل هو مؤسسات إسرائيلية

وحذر التفكيكي من خطورة استبدال المؤسسات الفلسطينية بأخرى إسرائيلية، لافتاً إلى أن جميع المؤسسات في القدس كانت مرجعيتها فلسطينية كبيت الشرق والغرفة التجارية والعديد من المؤسسات والنقابات الأخرى، في حين أن البديل لهذه المؤسسات حالياً هو الجانب الإسرائيلي، كوجود شرطة جماهيرية إسرائيلية، ولجنة إصلاح مقدسية تابعة للجانب الإسرائيلي. ويشير أبو السعود في هذا الصدد إلى أن المؤسسات الإسرائيلية المشابهة لا تأخذ بخصوصية وضع الفلسطينيين أو إمكاناتهم المادية، وذكر مثلاً أن عضوية الغرفة التجارية الفلسطينية في أقصى حددا سنوي ٦٠٠ شيقل، أو ما يعادل مئة دينار أردني، بينما رسوم عضوية الغرفة التجارية في إسرائيل تبلغ ٧ آلاف شيقل، فالتاجر الفلسطيني لا يتمكن من دفع هذه الرسوم سنوياً، لسوء الوضع الاقتصادي في القدس بسبب الضرائب المتعددة والكساد الاقتصادي بسبب الحواجز العسكرية والجدار".

ويرى التفكيكي أن السلطات الإسرائيلية تقوم بالتدخل في الحياة اليومية للفلسطينيين في القدس، فالمدارس التي كانت تعود للمؤسسات الفلسطينية بدأت بالتدريج بسحبها كي تكون تابعة لنظامها التعليمي.

ويؤكد التفكيكي أن عدم توفر مؤسسات فلسطينية في القدس كمرجعات، يعني أن عملية تهويد القدس تدريجياً ستصل إلى مرحلة تكون بها القدس الشرقية والغربية ضمن المفهوم الإسرائيلي تحت سيطرتهم وتحت إدارتهم.

المسؤولية

وتطرق التفكيكي إلى دور الغرفة التجارية في تحمل المسؤولية الاقتصادية، مؤكداً أنها لم تقم بواجبها تجاه دعم المؤسسات التي بدأت تعاني من هجرة الزبائن. مشيراً إلى أن بيت الشرق والمرحوم فيصل

حرب لبنان تسببت في إلغاء ٥٠٪ من الحجوزات

مع اقتراب أعياد الميلاد.. آمال فاترة بانتعاش السياحة في بيت لحم

كريم عسكرة

مدينة بيت لحم "مهد السيد المسيح" عليه السلام، ومهوى أفئدة ملايين البشر من الحجاج المسيحيين الذين كانوا يؤمنونها لزيارة مولد نبي السلام، لا تزال تصارع الكساد والشلل السياحي منذ أواخر عام ٢٠٠٠ وحتى يومنا هذا، كما أن الحرب الإسرائيلية الأخيرة على لبنان زادت من سوء الوضع كثيراً وألقت بظلال قاتمة على المدينة وسكانها.

تراجع كبير

جورج أبو عيطة رئيس جمعية الفنادق العربية فرع بيت لحم أكد أن الحركة السياحية في المنطقة تعرضت لانتكاسة كبيرة بعد الحرب الإسرائيلية على لبنان، مشيراً إلى أن الفنادق التي كانت تعمل بنسبة ٦٠-٧٠ قبل الحرب تراجعت إلى ١٠-٢٠ فقط.

وقال أبو عيطة إن ٥٠٪ من الحجوزات في الفنادق ألغيت خلال الحرب على لبنان، مستبعداً أن تتغير الأمور رغم اقتراب أعياد الميلاد المجيدة التي تعتبر الفرصة الذهبية للعاملين في قطاع السياحة.

وحول الأوضاع قبل اندلاع الحرب أوضح أبو عيطة أنها كانت مرضية إلى حد ما مقارنة مع الأعوام السابقة منذ اندلاع الانتفاضة في عام ٢٠٠٠، خاصة السنة الأخيرة حيث لوحظ ازدياد في عدد السياح مقارنة بالأعوام السابقة. وأكد أبو عيطة أن الفنادق والمطاعم والمتاجر السياحية تخسر سنوياً ملايين الدولارات بسبب توقف السياحة، الأمر الذي دفع غالبية هذه المرافق إلى الاستغناء عن كثير من الأيدي العاملة، واتباع أسلوب التشغيل اليومي اعتماداً على حركة السياح.

ويرى أبو عيطة أن من أسباب تراجع السياحة إلى جانب الأوضاع السياسية العامة في المنطقة، سياسات الاحتلال الإسرائيلي الاستيطانية وبناء الجدار وعزل بيت لحم ورهن الدخول إليها من خلال المعبر الشمالي الذي يضطر كل زائر خلاله إلى الفحص والتفتيش، ما ساهم في تقليل الحركة السياحية إليها، حيث بات السياح يستشعرون الخوف في المناطق الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية أكثر من المناطق التي تخضع لسيطرة إسرائيلية.

وحذر أبو عيطة من خطورة استمرار الجمود السياحي، مشيراً إلى أن خمسة فنادق من أصل ١٨ فندقاً في بيت لحم أصبحت عرضة للبيع، بسبب الديون والقروض المتركمة على أصحابها للبنوك. مشيراً إلى أن العديد من المنشآت والرسائل وجهت عبر الصحف ووسائل الإعلام للرئيس محمود عباس والمسؤولين في السلطة لمساعدة المتضررين إلا أنه لم يحدث شيء حتى الآن.

تقليص الأيدي العاملة

باسم حزبون مدير مطعم العليا السياحي التابع لدار الندوة في بيت لحم أكد أن الأوضاع السياحية بعد حرب لبنان آلت إلى أصعب مراحلها،



عاملاً في السابق إلى ثلاثة عمال فقط وبدوام غير كامل".

وحمل حقيمان بشدة على الأدلاء السياحيين الإسرائيليين الذين يرافقون السياح عند وصولهم إلى البلاد، حيث يعمدون إلى إقناعهم بأن الفلسطينيين أناس يعشقون الإرهاب والعنف، ويرسمون لهم صورة قاتمة للأوضاع في الأراضي الفلسطينية، ما يجعل السياح يعزفون عن التجول في بيت لحم أو ارتياد مرافقها السياحية المختلفة.

والى جانب ذلك لاحظ حقيمان أن السياح القادمين إلى بيت لحم هم من دول معينة مثل إيطاليا وألمانيا وبولندا في حين لا يأتي السياح من الولايات المتحدة ودول أخرى تآثر كثيراً بالدعاية الإسرائيلية للعرضة. ويؤكد سامي أبو عيطة صاحب فندق الشيريد في بيت لحم أنه لجأ إلى طرق مختلفة ليحافظ على بقاء فندقه من خلال الاعتماد على المناسبات المحلية، وأهالي المنطقة، حيث قام بتخفيض ثمن غرفة الإقامة لليلة الواحدة من ١٥٠ شيقلاً إلى حوالي ١٠٠ شيقل فقط رغم أن فندقه مصنف أربع نجوم. ولا يختلف الحال بالنسبة لعديد الأيدي العاملة في

الفندق الذي تقلص من ٢٥ موظفاً وعاملاً إلى خمسة فقط.

..والسياح لهم أسبابهم

اليسا (٢٥ عاماً) سائحة للمانية تتواجد في بيت لحم، تقول إنها تشعر بواقع مختلف عما كانت تسعفه في الخارج عن فلسطين وأهلها، فهي الآن تعتبر فلسطين بلدها الثاني، حتى إنها قررت الإقامة في بيت لحم وتعلم اللغة العربية.

الوزارة تبذل محاولات لاستقطاب السياح

وزير السياحة المهندس جوده مرقص أرجع أسباب التدهور السياحي في الأراضي الفلسطينية عامة وفي بيت لحم خاصة إلى الأوضاع السياسية الراهنة، قائلاً: "موضوع السياحة مرتبط بالظروف السياسية المحيطة، ويتأثر بها تأثراً مباشراً، لأن الموضوع السياسي يتعلق بالأمن والأمان، فأي اختراقات سياسية في المنطقة تعكس على الوضع السياحي".

وأكد مرقص أن وزارة السياحة تعمل بكل طاقاتها من أجل استقطاب السياح وإقناعهم بالقدوم إلى الأراضي الفلسطينية من خلال تقديم تظمينات للدول والمكاتب السياحية في العالم بأن الأوضاع في فلسطين رغم كل الأحداث التي تشهدها المنطقة ما زالت آمنة وبإمكان السياح القدوم دون خطر على حياتهم.

وأوضح أن السفارات الفلسطينية في الخارج تلعب دوراً في إيصال الصورة الحقيقية عن الأوضاع في فلسطين.

وحول الممارسات الإسرائيلية أشار إلى أن السلطات الإسرائيلية ترفض إصدار تصاريح للأدلاء السياحيين الفلسطينيين لدخول القدس وإسرائيل، ما يعيق تنقل السياح ويحد من عمل الدليل السياحي الفلسطيني. وأضاف أنه يوجد في الأراضي الفلسطينية ٢٧٠٠ دليلًا سياحياً ولا واحد منهم يحمل تصريحاً لدخول إسرائيل، بينما يوجد ٢٧٠٠ دليل في الجانب الإسرائيلي يتمتعون بحرية الحركة والتنقل أينما شاءوا.

ونفى مرقص وجود اتصالات بين وزارة السياحة وإسرائيل، قائلاً: "الاتصالات بإسرائيل غير موجودة منذ تشكيل الحكومة الحالية، الاتصال فقط بين الجانب الإسرائيلي والقطاع السياحي الخاص".

وعلى صعيد دور الحكومة الفلسطينية في تعويض أصحاب المنشآت السياحية المتضررين قال مرقص إنه توجه بطلب إلى كافة أصحاب

المصالح السياحية لتقديم قائمة مفصلة عن جميع الخسائر التي لحقت بهم خاصة منذ ٢٠٠٦/٧/١٢ حيث بدأت الحرب على لبنان، مشيراً إلى أن قسماً منهم التزم وقدم تفصيلات عن الخسائر في جانبه إلا أن الغالبية لم تقدم حتى الآن شيئاً.

وأعرب عن أمه في أن تتمكن الوزارة من تقديم المساعدة لهؤلاء

المتضررين سواء من خلال الحكومة أو منظمات غير حكومية وعن طريق علاقات شخصية.

موسم الهجرة من "ضاحية البريد"



جزء من الجدار في الضاحية.

من جهته، يقول مجلس قروي الرام (المسؤول عن ضاحية البريد كذلك) إن هجرة المقدسيين أضرت بالوضع الاقتصادي للمنطقة، فهم لم يكونوا سكانا فقط وإنما أصحاب مشاريع ومقاولين يشغلون المئات من العاملين. ويحصى أن ٥٥٠ منشأة اقتصادية ما بين متجر ومخزن ومؤسسة قد أغلقت أبوابها في الشارع الرئيسي في الرام وحده نتيجة لهذه الهجرة.

ويشير إلى صعوبة الوصول إلى عمله بالمقدس، إذ يضطر للانتظار لوقت ليس بقصير على حاجز قلنديا القريب، أو التوجه إلى حاجز "حزما" الأبعد، والذي لا يضمن أيضا أن يكون المرور من خلاله سريعا، الأمر الذي اضرب بمواعيد دوامه: "فاليوم أستيقظ مبكرا لكي لا أتأخر على الحاجز، لكنني أجده فارغا، فأصل قبل الدوام بساعة، فأقرر أن أتأخر بالخروج غدا، لأفاجأ بأن الحاجز مزدحم، فاتأخر نصف ساعة".

قبل عشر سنوات تقريبا، حين شرعت سلطات الاحتلال بسحب بطاقات هوية المقدسيين القاطنين "خارج حدود بلدية القدس"، ومع أن كثيرين رجعوا مع انتهاء الحملة الإسرائيلية، فإنهم عادوا وغادروا ثانية مع بدء بناء الجدار. كما يقول. ويقدر مجلس قروي الرام (المشرف على "ضاحية البريد" أيضا) أن أكثر من نصف أهالي "ضاحية البريد"، وغالبية المقدسيين منهم، قد تركوها منذ تلك اللحظة.

ويشير إلى أن السكان لجأوا إلى المحاكم الإسرائيلية لوقف بناء الجدار على اعتبار أن الضاحية تابعة للقدس، إلا أن محاولاتهم باءت بالفشل، فالهدف حسب رأيه هو "إخراج التجمعات السكانية الفلسطينية من المدينة المقدسة تمهيدا لتحويلها بالكامل".

امتيازات واعتبارات

ويبين ع.ج. أنه "يتحائل" على السلطات الإسرائيلية، بالتظاهر أنه يعيش في بيت عائلته القديم بالقدس، لكنه يضيف أن هذا الأمر "لن ينطلي عليهم طويلا"، فشقيقه مثلا اضطر إلى ترك "ضاحية البريد" واستجار بيت بالقدس (متوسط الإيجار هناك ٥٠٠ دولار شهريا)، لإتمام معاملات تسجيل طفله الجديد، فحيلة إضافة ساكن جديد إلى بيت صغير مكتظ بقاطنين مقترضين، لم تعد تجدي نفعا مع الإسرائيليين.

ورغم ذلك، يبدو ع.ج. محتارا بين البقاء أو المغادرة إذا ما علمت السلطات الإسرائيلية بإقامته في "ضاحية البريد"، فالبقيت يعني له أكثر من مكان للسكن: "فهنأ تربيت وتعلمت.. هنا بكيت وضحكت"، ولكنه في ذات الوقت، غير راغب بالاستغناء عما توفره له بطاقة الهوية المقدسية من حرية حركة وامتيازات أخرى كالتأمين الصحي الإسرائيلي. كما أنه لا يخفي شعوره بالوحدة، فمعظم أصدقائه— كما يقول— غادروا إلى القدس، ويصنف أن يراه مرة أو مرتين شهريا، أما القهى الذي يجتمع فيه شباب الحارة، فقريبا سيقع في الجهة الأخرى من الجدار.

عمران الرشق

"هنا كان صديقي.. هناك كان جاري.. وذاك المتجر كان لـ...". يقول ع.ج. (٣٢ عاما) بينما يجول بسيارته شوارع شبه خالية تحيط بها بنايات موصدة الأبواب والنوافذ. وهو واحد من مقدسيين قلة، استمروا بالعيش في بلدة "ضاحية البريد" شمال القدس، رغم أن معظم جيرانه غادروها، خشية أن تسحب إسرائيل بطاقات هويتهم المقدسية، إذا علمت بسكنهم خلف الجدار الآخذ بالارتفاع في سمائها. لذلك يتحاشى الناس هنا ذكر أسمائهم وعدسات الكاميرا، فأى مستند قد يشكل دليلا ضددهم في "معركة" حفاظهم على بطاقات الهوية المقدسية.

وتسحب إسرائيل بطاقات هوية المقدسيين الذين يقطنون خارج ما تعتبره "حدود بلدية القدس". ورغم قرب "ضاحية البريد" من القدس، فإن إسرائيل لا تصنفها تابعة لها، كما شرعت نهاية عام ٢٠٠٢ في بناء مقطع من الجدار الفاصل يعزلها عنها.

ارتباط وثيق بالقدس

ويقول أهالي "ضاحية البريد" ارتباطها الوثيق بالقدس منذ النشأة، فالتى شيد بيوتها الأولى هي مؤسسة "البريد" في القدس، التي كانت تابعة للسلطات الأردنية آنذاك، لإسكان موظفيها المقدسيين.

ويؤكدون أن قادمين كثيرا قصدوها بعد ذلك لقربيها من القدس، وبمرور الأيام غطت البنائيات التلة الفاصلة بينها وبين بلدة "الرام" المجاورة، ليناهز عدد سكان البلديتين في تسعينيات القرن الماضي ٧٠ ألف نسمة.

ويقول ع.ج. أن والده المقدسي الأصل، الذي كان موظفا بالبريد آنذاك، حصل على أحد هذه المنازل، وفيه تزوج وأنجب، ويضيف بابتسامة عريضة أن "العشرة الطويلة" جعلت أبناء الحي يشعرون أنهم أكثر من مجرد جيران.

إلا أنه يتابع بنبرة حزينة خافتة أن الأمور بدأت تسوء

خريجو رفح.. معاناة صامتة وأحلام في نزعها الأخير

أن المكتب أعد قوائم الخريجين والعقود الخاصة بالعمل مع المؤسسات وقاموا بتوقيعها، وبسبب توقف المشروع لم يتمكن الخريجون من العمل وزاد من معاناتهم ودعا مجلس الوزراء لضرورة إعادة العمل بالبرنامج الذي سببهم في الحد من البطالة الخريجين في رفح.

تحذيرات من عواقب وخيمة

ويحذر سامي أبو ظريفة وهو خبير اقتصادي ومدير عام بوزارة الاقتصاد الوطني من الآثار الاقتصادية المترتبة على بطالة الخريجين، مشيرا إلى أن المجتمع الفلسطيني فتي بحسب الإحصائيات الرسمية وان الخريجين أكثر فئة تأثرا بالوضع الاقتصادي المتردي، منذ إيقاف الدول المانحة دعمها للحكومة، ويذكر أن الخريجين يشكلون ٢٢٪ من قوة العمل الفلسطيني وهم دون عمل، حيث تخرج الجامعات سنويا ٣٠٠٠٠ خريج وأكثر من ٢٢ ألف خريج في غزة طاقاتهم معطلة دون عمل.

وحذر من الضائقة الاقتصادية المتمثلة في تراجع الاقتصاد المحلي وتراجع الأداء الاقتصادي وزيادة نسبة الفقر إلى أكثر من ٧٠٪، وتراجع دور القطاع الخاص، الذي كان يستوعب عددا من الخريجين أكثر مما تشغله الحكومة سنويا. وقال: الأخطر من ذلك زيادة الهجرة إلى الخارج حيث نحو ٤٢ ألف شخص قدموا للهجرة في السفارات من الكفاءات الفلسطينية، مضيفا أننا لا نملك إلا العنصر البشري كأحد مقومات اقتصادنا الوطني وهذا اليوم مهدد بالهجرة. وأضاف ٣٠ إلى ٢٥ ألف عامل يدخلون سوق العمل سنويا وأكثر من ٦٦ ألف خريج لا يعملون ضمن جيش البطالة التي وصلت إلى مستويات غير مسبوقة في التاريخ الفلسطيني، حيث بلغت نسبة البطالة ١٣٪ في العام ١٩٩٩م، ووصلت إلى ٢٢٪ فقط بين أوساط الخريجين وكشف أن عدم وجود أفق سياسي أرجأ مشاريع كانت ستنفذ لإنعاش الاقتصاد الفلسطيني بعد الانسحاب من غزة ورصدت لها مبلغ ١٠٠ مليون دولار، من بينها ميناء المطار و٦ مناطق صناعية ومشاريع بنية تحتية ستوفر فرص عمل لعدد من الخريجين على مدار ١٠ سنوات.

ودعا أبو ظريفة الحكومة والرئاسة إلى التعقل والعمل بحكمة للخروج من الأزمة.

وكان محمد وهو خريج ٢٠٠٥ قد تقدم بطلبات عمل لشركات وبنوك ومؤسسات خاصة وفشل في الحصول على وظيفة، ويرى بأن على كل خريج البحث عن واسطة قبل البدء في دراسة أي تخصص ليوفر على نفسه عناء البحث.

الأوضاع الاقتصادية تصف بالأحلام

ويقول محمد الصرغندي نائب رئيس جمعية المستقبل للمتقنين: "أكثر من ٤٠٠ خريج جامعي من محافظة رفح يعانون من أوضاع اقتصادية صعبة، تصف بأحلامهم البطالة وعدم وجود بارقة أمل لديهم في افراج الحال، خاصة في ظل عجز الحكومة عن دفع رواتب الموظفين بسبب الحصار المفروض عليها"، ويسرد مثلا: "أن أحدهم يقول لي لم أعد أهتم بأطفالي ومتابعة دروسهم كما كنت سابقا فلا أريدهم أن يتعلموا ويعيشوا نفس مأساتي".

ويشير الصرغندي إلى أن الجمعية تنفذ برامج لتأهيل الخريجين، وتوفر بعض فرص العمل للتخفيف من معاناتهم، وحسب الصرغندي فإن الخروج من الأزمة التي يعاني منها الخريجون يكمن في العمل على استيعابهم في المؤسسات ووضع معايير موضوعية للتوظيف على أساس الكفاءة والأقدمية.

وبحسب خالد الندا مسؤول التشغيل في مكتب العمل برفح، فإن نحو ٦٠٠٠ خريج كانوا مسجلين ضمن مشروع التشغيل الذي بدأت الوزارة بتنفيذه منذ بدء العمل فيه من الأول من أيار ٢٠٠٤، واستفاد منه عدد كبير من الخريجين، وساهم في التخفيف في حجم البطالة لعدة أشهر.

وأشار الندا إلى أن الوزارة أوقفت العمل منذ شباط الماضي ببرنامج التشغيل المؤقت الذي كان يمنح المتعطل عن العمل ٩٠٠ شيفل في الشهر تقريبا. مطالبا الحكومة بإيلاء أهمية أكبر لقطاع التشغيل في الوزارة وإعادة العمل ببرنامج التشغيل لتوفير فرص عمل للخريجين المتعطلين.

وما زال رامي المغاري منسق مشروع تشغيل الخريجين بمكتب العمل برفح، ينتظر تشغيل المشروع الذي أوقف مجلس الوزراء العمل به بسبب الحصار الاقتصادي المفروض على الحكومة، وكان المشروع الممول من undp قام بتسجيل ٢٤٨ خريجا بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٦، من بينهم ١٣٦ أنثى و١٠٥٤ ذكرا.

وأشار المغاري بحسب البرنامج فإن ٤٨٠ خريجا سيتم استيعابهم لمدة ٩ شهور في المؤسسات لولا توقف العمل في البرنامج، موضحا

فسجلت للماجستير ودرست عاما واحدا ولم أتمكن من إكماله بسبب وضعي المالي المتردي خاصة بعد موت أخي، وأصبحت للعيل الوحيد لأسرة عدد أفرادها ١١ فردا، فتركت الدراسة وتقدمت لوظيفة التعليم، ونجحت هذا العام في المقابلة مع بين ٤ خريجين، وعلمت أنني لست من المقبولين". ويواصل: "قررت البحث عن فرصة عمل في إحدى الدول العربية علي الحق بعمري الذي يمضي وأستطيع توفير مصاريف أسرتي وتحقيق حلمي في بناء أسرة كأي إنسان، حتى هذه قد يعصف بها فقر إمكانياتي المادية من ناحية وبوابات معبر رفح المغلقة منذ أشهر.

قرار بعدم التقدم لوظيفة

رينات الريايطي (٢٩ عاما) خريجة اللغة العربية قررت ألا تتقدم الأعوام المقبلة لوظائف التعليم، حيث ملت من الانتظار والترقب أن يأتي دورها في الوظيفة، فتقول: "اعاني من وضع اقتصادي صعب حيث الديون التي تلتفنا وببب بالإيجار ولا نقدر على تأمين متطلبات الحياة، أكثر من ٦ أعوام وأنا أقرب الأمل في الحصول على وظيفة في التعليم، في كل عام أسجل لدى الوظائف فيزرع في ذاتي الأمل، إلا أنه يموت فور الإعلان عن نتائج المقابلات، فبت لا أثق بالمقابلات ولن أقدم العام القادم لوظائف التعليم، يكفي القلق والتوجس الذي يزرعونه في نفوسنا".

التطلع على أمل..

وتقول سمر النحال خريجة ٢٠٠٦ من حي الزهور برفح: "أشعر أنني خريجة أعوام حيث الأشهر القليلة التي أعقبت تخرجي كفيلة لشعوري بالملل واليأس، ما دفعني للخروج للتطلع في احد المؤسسات، حتى اكتسب الخبرة التي تؤهلني للعمل". وتواصل: "هناك احتكتك بخريجين سبقوني في رحلة البحث، وترفض النحال أن تتعامل بالواسطة، فتقول: "الوظيفة حق لنا على الحكومة والسلطة وأنا أرفض أن تتعامل بالواسطة والمحسوبية، فهذا ليس عدلا".

اختصار الطريق

ويرى محمد يوسف (٣٢ عاما) خريج قسم الحاسبة أن يختصر على نفسه الطريق الطويل الذي مر به كل من العرجا والرياضي ويهلول والسفر الى الخارج، وقد وقع عقدا مع شركة خارجية عبر مركز التوظيف بالجامعة للعمل هناك وينتظر إجراءات السفر بعد أن أجرى مقابلة.

مرفت أبو جامع

تهدهد نجلاء بهلول (٢٦ عاما) من حي السلام برفح جنوب قطاع غزة لأحلامها كي تنام عاما آخر، وربما لأعوام أخرى، من يدري، حيث شعرت أن الحصول على وظيفة محال في وضع معقد كهذا، وهي التي لم تحظ بفرصة عمل في ظروف طبيعية أفضل من تلك التي نعيشها.

وتقول نجلاء خريجة التحليل الطبية عام ٢٠٠٢: "لم أدر منذ تخرجي جهدا في البحث عن فرصة عمل في مجال تخصصي، سواء في القطاع العام أو الخاص، وتابعت إعلانات المؤسسات، وركضت وراء الشائعات فلم أعد أثق بالمؤسسات التي تتاجر بعواطفنا وحاجتنا الماسة للعمل"، وتضيف: "عملت متطوعة في أحد المستشفيات، كأي موظفة بدوام كامل، ولكن دون أدنى استحقاق مادي، أملة أن أجد لي شاعرا فيه يوما ما، ولكن شهادتي لا تكفي إذا لم تكن مدعومة بفيثامين واد، حين رأيت كل من يأتي بعدي للتطوع، يتوظف بعد أشهر قليلة لأن له قريبا من أصحاب السلطة والنفوذ، أما أنا فبقيت على حالي، حتى مللت بعد أشهر، نرفت طاقتي ومصاريفي كنت أنا وأسرتي أحوج إليها فتركت المستشفى، وغادرت للبحث عن وظيفة أخرى.

وتفكر نجلاء في دراسة تخصص آخر له علاقة بالتدريس، أملة الحصول على وظيفة، فهو المجال الوحيد الذي بات يستوعب كل عام وظائف شاعرة على الأقل معلنا عنها"، تضيف نجلاء.

العمل في الخارج

إن كانت أحلام نجلاء تقف عند دراسة تخصص آخر، فإن نهاد العرجا (٢٨ عاما) خريج الاقتصاد والعلوم السياسية عام ١٩٩٩، بات البحث عن فرصة عمل في أي دولة عربية يلوح في خاطره، حيث أصابه اليأس والإحباط من جدوى البحث والتقدم لوظائف لا يجني منها سوى الانتظار ويقول: "العمر يمضي بي دون أن أدري، فكل من هم أقل مني سنا وكفاءة وعلمنا توظفوا وبنوا أسرا وأنا أحلامي تبرح مكانها لا لشيء في ذاتي سوى أنني لست قريب فالن من ذوي السلطة".

ويضيف: "عملت في البناء كي أؤمن مصاريف الجامعة، علي أحظى بفرصة عمل تعينني على إعالة أسرتي، ولكن تعامل الحكومة بالواسطة، اغتال أحلامي، فوجدت الأمر يطول بي،

ومضات الحياة

من أين تأتينا النهاية؟

كرمل العباسي

لا حلم يكفيننا لنبتسم مرتين، هناك ليل واحد لناكرتنا تتسع بقعته كلما ازداد المطر، قطرة تلو القطرة تتكور بزداً في كحل أعيننا، لا تحمله جفوننا بزداً يرسم خرائط الغربة على تربة وجوهنا، ولا يقدر الغريب الوصول إلى سمانهم ربما لأنهم قد تاهوا على متن إحدى نجماتنا، لهذه الأرض حلم نظره بريشة خميرية، لتشرق غرزها دورياً يرتل علينا سوراً من عبق اللوز الأخضر، هنا على هذه الأرض يزورنا شهر البركة بحزن وخجل، ويقطف الزيتون باكياً بزيت مالح، على هذه الأرض هدتني عيوناً مشرقة وسادة زرقاء!!

على الرصيف

حياتي موضوع تأملي وتأملي وتعبيري هو تعلمي، أردت الجملة في رأسي ترقص يمنية وشمالاً، لترعى عيني بخضرة الوجوه المارة، عيونهم التائهة، نظرات أطفال حائرين يخافون أن يبستموا حتى لا تعيد التفكير بإعنائهم شيئاً.

هم يبيعون عبوسة وجوههم، ويبيعوننا دموعهم وحرقة أمهاتهم عليهم، صار ثمن الدمع في بلادنا شيئاً معدنياً صغيراً ربما يشتري له/لها رغيف خبز وربما يشتري لغيرهم قطعة حلو يغيرون بها مزاجهم العكراً!!

لدمع أثمان مختلفة في أرضنا وللشيفل أيضاً استخدامات مختلفة!!

"عطيني شيفل" .. "الله يوفكك اشترى مني العلكة" .. "الله يخيلك ولادك خدي مني البسكوطة عشان اشترى أواعي عيد". كل هذه الجمل وغيرها أسمعها كل يوم في طريقي لمكتبي في مناطق مختلفة، شوراعنا قد أنجبت العديد من الأطفال مرة واحدة!!

ظاهرة مستجدة على شوارع مدينتنا أطفال ينتشرون في كل مكان ليتعلقوا بالمارين وليلمعوا قوتهم مقابل زهر عمرهم يبيعونه زهرة تلو الأخرى ونحن نشتريناها أو نلقها وندوس عليها دون أن نشعر!!

الزيت دمعا!

لو يذكر الزيتون غارسه لاصر الزيتون دمعا، وها نحن نقطف زيتون غرزة بعد أن هطلنا عليه بدموعنا فالسقاء من كثرة الحزن قد علق الدمع حشيرة في حلقها، لا عرس للزيتون هذه السنة ولا دبكة للشبان ولا رقصة للصبيا تحول الزيتون زيتاً، قرويون من غير سوء يملجون أسماء تشابه مثل حبات زيتونهم قطفوها على أحدا يعبر السبيل إليهم، مرتت من هناك لأرس عباةً كانت تلبسها جدتي وأضع بها حبات الزيتون لأكبسها كما أكبس سنين عمري ليعتق ذكرياته، الخشب لا لون له وأوراق الزيتون خجلت من أصوات رماذ أودى بأرواح كانت تحضنها، خجلت من عمر أمضته تعد أطفالها بحب بطعم زيتونها وأخضرا بلون عشقها، ولكن مزقت أحلامها واختارت ألا تشاهدهم يقتلون بعضهم ويقتلون حبيهم ويقتلون!!

اختارت أن تتحنن وتموت لوحدها أفضل من أن يقتلها أبناها!! لو يذكر الأطفال شجراتهم عندما يكبروا لصارت الرصاصات قبلاً.

حالياً حائوا

يلبس الرحمة والتوحد ويأتي ليخلصها على أبواب مدينتنا كمن يخلع معطفه الملبل عند وصوله إلى فندق دافى، فدفء الدم النازف والجروح المتكدرة والعيون القلوعة أعمق من فوانيس رمضان وزيناته!! اكسروا الخيمة، واكسروا عظام من في الخيمة، واكتعوا أفواه من يبرد الغناء فهذا عصر تغيير وجهات بنادقتنا من الشرق إلى الغرب وإصلاح أبوابنا المفتوحة للياسمين ونجعلها مفتوحة للدعاء فوق منادف الياسمين!!

فوانيس رمضان خافتة خجلة تريد أن تغني ولكن كانت ما برانحة الرماد جعل الأغاني تعود أدراجها، وترتك الفوانيس برانحة كاز جدتي تربي الأمل لضيوف المساء.

حبيبي وخط السحاب

أصبح طعم الحب في مدينتي سادة كالون الرماد في شوارع مدينتنا، نلتقي وحبيبي لا وقت لنا لنشك أبدينا ولا وقت للمشي والغناء ولا صدر يتسع للبكاء، حتى أننا بانانا نجزم أننا فقلنا القدرة على الحب، في مدينة لا يحترف أهلها إلا الموت، نجلس لتبادل القصص وبدلاً من قصصنا نتبادل قصصهم، هل هم يسيطرون علينا، هل نحن أضعف منهم، من هم ومن نحن؟

بدلاً من تبادل الصور التي تجمنا بأحداث نرسم ماضينا الوردي لمستقبل وردي كما كنا نحلم، جاءني حبيبي ب صور ..

السيكولوجية الفلسطينية

مهتد عبد الحميد

طفت المالحات السياسية على ما عداها من موضوعات وقضايا تتصل بالمجتمع والصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، فكان طرق أبواب أخرى كالسيكولوجية الفلسطينية نادراً وغير مطروح على بساط البحث الفلسطيني، لكنه موجود على أجندة الاتهامات الإسرائيلية لغاية هزم المجتمع والسيطرة عليه.

ونظراً لثراء وتعدد وأهمية التعرف على الشخصية وفهم السلوك الانساني فقد استحدث علم الشخصية منذ أوائل القرن العشرين وتنوع نظرياته. وتركز اهتمام العلماء على دراسة الطابع القومي لشعب من الشعوب عبر ما تسمى العلوم السلوكية، وعلم سيكولوجيا الشعوب يعنى بدراسة معتقدات وعادات وتقاليد واساطير وغير ذلك من الظواهر الدالة على عقلية الشعوب ونفسياتها. والهدف هو فهم منطق وأسلوب تفكير شعب معين، والتنبؤ بما يمكن أن يحدث. وفي هذا المجال ركز علماء التحليل السلوكي الأمريكي على اكتشاف طبيعة وخصائص المجتمعين الألماني والياباني المتصارعين مع بلدهم.

إذا أردنا التعرف على ملامح السيكولوجية الفلسطينية، فان ذلك يستدعي التوقف قليلاً عند ملامح في السيكولوجيا الإسرائيلية، نظراً للتأثير المتبادل خلال صراع عمره يناهز القرن. ما يلفت النظر في السيكولوجية الإسرائيلية ظاهرة اقتناع أكثرية الإسرائيليين "بالخطر الوجودي" الذي يهدد بإزالة إسرائيل، رغم أن هذه الدولة أقوى خمس جيش في العالم، ولا يوجد

قوة فعلية تهددها بعد ابرام المعاهدات واستبعاد النظام العربي لعامل الحرب والقوة من استراتيجيته، انها الدولة الوحيدة التي تهدد الآخرين، فلماذا يتم إسقاط تهديد الدولة الكولونيالية الفعلي على الآخرين؟

إن الافتراض بأن "غير اليهود يكرهون اليهود كراهية لا تزول ولا تدول" يؤدي الى بناء حالة حصرية منفصلة نفسياً عن البشرية، وفي حالة كهذه لن تتمكن دولة ان تكون طبيعية ولن يتمكن شعب أن يكون طبيعياً إذا تم الافتراض أن العالم يكرهه. النتيجة، تخيل خطر خارجي دائم، وتوهم الاضطهاد، وشعور جمعي إسرائيلي بعدم الأمان، وبقاء أبواب القلعة مغلقة "حالة الغيتو"، وافتقاد القدرة على التصالح مع المحيط الخارجي، وهذه أعراض نفسية خطيرة.

غير أن أخطر خاصية للسيكولوجية الإسرائيلية هي حالة "التوحد بالعدوى" النازي السابق من خلال استعمار الرغبة في تحطيم الضحية الجديدة "الفلسطيني"، بهدف التاكيد على دور العتدي الجديد واستبعاد احتمال الارتداد الى ما كان عليه وضع اليهود. التحول من ضحية الى طاغية وتقمص الرموز، فالزعيم المفضل هو الجنرال الذي يبطش بالضحية ويمثل صلف وخيلاء العتدي، والحرب لا تترك للمتوحدين مع العتدي مواجهة الذات، الحرب تقيم الدليل على انتصار السيد على العبد، والهزيمة التي يلحقها بالضحية الفلسطيني والعربي تحقق الذات وتمنحها شرعية الوجود، وبمعنى آخر فإن نفي الفلسطيني جسدياً "القتل" ونفي حقوقه أي تحويله الى "عبد" يؤدي الى تحقيق الذات وشرعية الوجود ولكن بصورة مرضية.

يمكن تلخيص ما تقدم في حبكة مفادها "تكوّن" الشخصية الإسرائيلية الى مرحلة سابقة، الى ماض مؤلم والتثبيت عليه وتقمص دور الضحية من موقع الجلال والعتدي، وبهذا المعنى أصبح للضحية ضحية جديدة. الشخصية الإسرائيلية لا ترغب وتقاوم بشدة كل محاولة للخروج من موقع الضحية، فكل نقد لجرانته احتلالها وكل مطلب يدعو لعاقبتها يعتبر عداء للسامية وهذا هو التجلي السافر "للتثبيت" على حالة الضحية.

وفي صراع تناحري كالصراع الفلسطيني الإسرائيلي لا يعقل أن يكون ويبقى بين ضحيتين متنافستين على موقع الضحية، لا بد أن يكون هناك معتد وضحية، والعتدي الإسرائيلي الظاهر للعيان وهو المحتل- الذي مارس ويمارس النفي الجسدي والحقوقى للأخر الفلسطيني- يصير على التعامل مع نفسه في الوعي الجمعي والفردى كضحية ترفض الاعتراف بالضحية الفعلية وبحقوقها ويرفض التصالح معها. فكيف يعكس ذلك على الضحية الفعلية الفلسطينية؟

يقول الناقد اللبناني جهاد الزين في معرض تعليقه على الأفلام التي تتناول القضية الفلسطينية في هوليود: "الظلم اللطيف الذي سحق الفلسطينيين عسكرياً وأغلق أفق قضيتهم على سطح الأرض هو نفسه الذي يضيخ مياها أخلاقية وفكرية وسياسية في نهر قوتهم الجوفية التي لم يكن يراها كثيرون. كانت هزائم ٦٧، ٧٠، ٨٢، ٢٠٠٢، تتحول الى حالة انبعاث تجعل الحالة الفلسطينية أقوى مما كانت عليه. وحتى عندما أصبح الضحية جراداً في لبنان والكويكع وعندما قام بعمليات ضد اللنخيين الإسرائيليين لم تتغير قوة الدفع الأخلاقية في نهر القضية الجوفية غير المرئي. وتبين ذلك عندما عرضت أفلام "الجنة الآن" و"ميونخ"، فكان النهر الجوفية يموج في هوليود بعناصر القوة أخلاقياً وفكرياً وسياسياً". إن هذا التحليل يؤكد عدالة القضية الفلسطينية وحضورها الطاعني، ويقدم في الوقت نفسه الوجه

تمتية ع البساطة

في "ماسية" الزيتون و"شلتونة" الحكومة

الزيتون الأخضر لليوم الأسود

د. وداد البرغوثي

لولا الحياء لشكرت أزمة الرواتب، لا لأنني "غايوة فقر"، ولا لأنني من أولئك الذين يعيشون على الأزمت، وليست لي مصلحة خاصة، ولست ممن يراهنون على تقادم أزمة الحكومة كسبيل إلى إحقاقها نهائياً، ولا لأي سبب من هذه الأسباب كلها. ما السبب إذن؟

السبب يا حفيظي العمر والسلامة هو استفسار الناس بلهفة عن موسم الزيتون هذا العام، هل هو "ماسية" أم "شلتونة"؟ "ماسية" بالنسبة للزيتون هي أن يكون الموسم جيداً، أي أن يحمل الزيتون بشكل جيد. والشلتونة عكس ذلك تماماً. والزيتون لن لا يعرفه في بلادنا سنة "ماسية" سنة "شلتونة". السنة ذات الرقم الزوجي "ماسية"، والسنة ذات الرقم الفردي "شلتونة". ليس هذا قاعدة، لكنه في بلادنا التي تعتمد زراعتها على "تساهيل المولى" أصبح قاعدة وإن كانت هناك بعض الاستثناءات، كان تأتي شلتونة وشبه شلتونة ثم شلتونة في ثلاثة أعوام متتالية.

هذا العام ٢٠٠٦ عام "الماسية" بالنسبة لموسم الزيتون لكنه عام "الشلتونة" بالنسبة للحكومة، وبالتالي موظفي الحكومة. فوجد الفلاحون من هؤلاء الموظفين - وهم أكثر- في ماسية الزيتون بعض التعويض عن "شلتونة" الرواتب التي امتدت منذ مطلع العام ولا يعلم آخرتها إلا اعلام الغيوب.

لذلك، للزيتون مذاق خاص هذا العام، لم يعد شينا هامشياً كما كان طوال عقد مضى لدى الكثيرين من الناس وخاصة لدى الموظفين. كثيرون منهم كانوا يقولون إن الزيتون "ما يبجيب همه ولا تعب"، وكثيرون قالوا: لو نشترى زيت المونة أريح من التعب. وكثيرون تركوا زيتونهم مهملاً، أو بحثوا عن يقطفه بدعوى ضيق الوقت، فهم موظفون ومكاتبهم تنتظرهم ليملاؤها.

هذا العام كثيرون من ينتظرون الموسم، وكثيرون منهم لا يجدون ثمن كيلو زيت ليتبجحوا ويقولوا: "نشترى زيت المونة"، وكثيرون ممن أهملوا زيتونهم وتركوه فريسة للشوك والخراب يعضون أصابعهم ندماً الآن، لأنهم ما حسبوا حساباً لهذا اليوم، يوم ينقصهم الزيتون الأخضر في اليوم الأسود.

قبل بضعة أعوام كتبت في "البصيرة" وفي العمود ذاته مقالا بعنوان "لو كنت مكان السلطة"، اقترح فيه على السلطة أن تقلل من ظاهرة البطالة المنقعة المكذبة في مكاتب وزاراتها ومؤسساتها بأن تدفع لوظفياها نصف رواتبهم. وبدل أن يداوموا في وزاراتهم يشربون الشاي والقهوة ويرهقون هواتف الوزارات باتصالاتهم الخاصة، تطلب منهم التوجه إلى أرضهم للاهتمام بها، وبذلك نجد أنفسنا بارض معمرة ونقل من اتكالية الموظفين على السلطة، ويصبحون قادرين على مواجهة لحظة لا تكون فيها دول مانحة ولا رواتب. للتذكير فقط؛ عدت لهذا المقال، ولكن سبق السيف العذل، ورحم الله جارتنا "أم عبله" التي كانت تقول: لو كان معي قرشين كانوا سمعوا مني".

رام الله.. المدينة الفلسطينية الأكثر تطوراً وقلوثة

"متروبوليتان" أو "الحاضرة"، الذي هو بمثابة المشروع الأكبر في فلسطين على مستوى التخطيط الاستراتيجي، وهدفه تطوير مدن (رام الله، والبييرة، وبيتونيا) وستة مجالس قروية أخرى، في سبيل الوصول إلى تقديم أفضل الخدمات لمئة ألف مواطن يقطنون تلك المنطقة، التي تربو مساحتها على ٨٠ كم^٢.

وسيكون لهذا المشروع في حال نجاحه أثر إيجابي كبير على المناطق المستفيدة منه، حيث سيتم بموجبه - كما نقول ميخائيل - إنشاء شبكة طرق تربط هذه المدن الثلاث بسهولة، وستسهم في تخفيف الازدحام الذي تعيشه المدينة، كما سيتم إنشاء مناطق صناعية مشتركة، وأنظمة تكرير المياه، وأنظمة صرف صحي، فضلاً عن مكبات نفايات مشتركة.

وإلى جانب هذا التطور الذي يمثل التجربة الأولى من نوعها في فلسطين، تشرف بلدية رام الله على إنشاء مركز وطني للمعارض في فلسطين هو الأول من نوعه، ويهدف هذا المشروع إلى جذب المعارض والمنتديات الاقتصادية من كافة القطاعات، وتحققاً لتطوير الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، واقتصاد المدينة وتطورها على وجه الخصوص.

وسيمثل موقع هذا المركز أهمية كبيرة في تطوير واستفادة مدينة رام الله، حيث سيقام على قطعة أرض مساحتها ١٣ دونماً تقع خلف قصر رام الله الثقافي، حيث بالإمكان الوصول إليه من كافة مدن الضفة، بالإضافة إلى أنه على مقربة من الطريق السريع المؤدي إلى غزة.

وإلى جانب هذه المشاريع الكبيرة والمهمة التي تمت وستتم إقامتها في مدينة رام الله، هناك العديد من المعالم العمرانية والاقتصادية والحضارية الثقافية التي تحتضنها، كقصر رام الله الثقافي، والمركز التجاري الكبير (الول)، ومسرح وسينما القصبية، وغيرها من المعالم التي أضفت على المدينة طابعاً متميزاً.

وفق كل هذه المعطيات يكون تطور مدينة رام الله بشكل لافت وسريع أمراً طبيعياً، ولكن لهذا التطور ثمناً يتمثل في التلوث الكبير والخطير الذي تواجهه بيئة المدينة.

ثمانينيات القرن الماضي كانت نسبة الرصاص المنبعث من عوادم السيارات في كافة محافظات الضفة لا تتجاوز الألف كيلوغرام، وكذلك الحال لأكاسيد الكبريت الموجودة في قوود الديزل، حيث قدرت نسبتها في العام ٢٠٠٥ بألف كيلوغرام، في حين قدرت في عام ٢٠٠٤ بـ ٧٨٠٠ كغم، أي بزيادة تقارب ٤٠٪.

كل هذا يعني أن المواطن الفلسطيني لا يستنشق هواءً طبيعياً بقدر ما يستنشق غازات محترقة، ملوثة، وخطيرة جداً كانت ولا تزال سبباً مباشراً أو غير مباشر لظهور وانتشار الكثير من الأمراض والعلل المزمنة، كمرض السرطان بأنواعه المختلفة والقاتلة، وكذلك أمراض الدماغ والكليتين والجهاز التناسلي.

وما يؤكد هذا الخطر هو جاء في دراسة أعدتها سلطة جودة البيئة أن عدد الوفيات في محافظة رام الله بسبب الأمراض السرطانية بلغ ٨٦ حالة، تعادل ١١٪ من إجمالي الوفيات في المحافظة، كما أن الدراسة ذاتها بينت أن ١٠٪ من أطفال المحافظة يعانون من مرض الربو الذي أحد أهم مصادره هو تلوث الجو والبيئة بمواد خطيرة بل وقاتلة.

وفي السياق ذاته، فإن بنايات المدينة لم تسلم هي الأخرى من مخاطر هذا التلوث، فالذي يحدق بعينيه إلى البنايات الواقعة بوسط المدينة يلاحظ بوضوح "السحاب الأسود" الذي أصبح يلونها.

وفي خضم هذه التفاصيل أو الحثيات التي تنبئ بمستقبل بيئي سيئ وخطير لمدينة رام الله، قد يصل إلى كارثية بيئية غير مسبوقة يدعو كركم المؤسسات المسؤولة في المدينة لوضع دراسات علمية وواقعية تساعد في الحد من تلوث المدينة، وتضع خططا ومشاريع تزيد من تطور المدينة وتقدمها مع الأخذ بالاعتبار سلامة المواطن وصحته.

إرادة وأمل وعلى الرغم من الضائقة المالية والأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يمر بها الشعب الفلسطيني ومؤسساته المختلفة، إلا أن الإصرار والإرادة يحققان كثيراً من الأمل والطموح كما تقول رئيسة بلدية رام الله جانيث ميخائيل. مشيرة إلى أن البلدية بدأت بإقامة مشروع

كمركز اقتصادي وثقافي وسياسي، ما اثر سلبي على القدس خاصة، وباقي مدن الضفة عامة. لكنه يرى أن المدينة تشهد جموداً منذ اندلاع انتفاضة الأقصى، فصار تطورها مرتبطاً بشكل كبير بالمشروع الوطني.

أما الخبير الاقتصادي د. نصر عبد الكريم، فرغم توافقه مع تركي وهلال في الرأي حول أسباب تطور المدينة والهجرة إليها، إلا أنه لا يستبعد أن تتحول رام الله والقدس معا يوماً ما إلى "المدينة المركز" لكافة محافظات الضفة إذا كان الحل النهائي عادلاً، منوهاً إلى أن تهميش مدينة القدس الآن لم يكن بسبب الاهتمام برام الله بقدر ما كان نتيجة سياسات الاحتلال التمييزية لمؤسسات هذه المدينة المقدسة وتهويدها ومحاصرتها وعزلها عن العالم.

الوضع البيئي للأسوأ
وفيما يتعلق بوضع المدينة البيئي والعمراني، يرى الخبير البيئي جورج كركم أنه اتجه للأسوأ، حيث كانت المدينة قبل ثلاثين عاماً معروفة بمساحاتها الخضراء وحدائقها الجميلة وأشجارها ونباتاتها المتنوعة، ولكن خلال السنوات العشر الماضية تحديداً، تدهور وضعها البيئي بشكل خطير لأسباب عديدة.

ويذكر كركم أن أهم وأخطر هذه الأسباب هو النمو السكاني الكبير الذي شهدته المدينة، فبعد أن كان عدد سكانها لا يتجاوز الـ ٨ ألف نسمة في العام ١٩٩٧، تزايد إلى ٣٠ ألف نسمة في العام الحالي، أي بزيادة قدرها ٥٥٪ خلال تسع سنوات فقط.

هذه الزيادة السكانية العالية جداً، كان لا بد لها من مضاعفة عدد السيارات والصانع بوتيرة سريعة، ما أدى إلى ازدياد استهلاك الطاقة، لا سيما البنزين الذي فيه مستويات عالية من الرصاص، أو السولار الذي يحتوي على كميات كبيرة من أكاسيد الكبريت الخطيرة في مجملها على الإنسان والحيوان والنبات.

ولتبيان خطورة ذلك، يشير الباحث كركم إلى تقديرات توضح أن كمية الرصاص الناتجة عن احتراق الوقود من المركبات في المدينة بلغت في عام ٢٠٠٤ قرابة ١٣٠٠ كغم، بينما قدرت في عام ٢٠٠٢ بألف كيلوغرام، أي بزيادة نسبتها ٢١٪، علماً أنه في منتصف

محمود الفطافطة

كل من عرف رام الله قبل نصف قرن، لم يكن ليتردد في وصفها ببلدة ريفية تتمتع بطقس وطبيعة مميزين عن باقي البلدات الفلسطينية، لكن ما هو الوصف الذي يمكن أن يطلق على رام الله في الوقت الحاضر؟

مميزات طبيعية وانعكاسات بشرية

تقول د. ليزا تركي أستاذة علم الاجتماع بجامعة بيرزيت: "اللافت بالنسبة لرام الله أنها المدينة الوحيدة في فلسطين بعد مدينة غزة توسعت بفعل الهجرات المتلاحقة ابتداءً من نكبة العام ١٩٤٨، وانتهاءً بالهجرات الجديدة التي نتجت عن سياسات الاحتلال".

وتبين تركي أنها توصلت في دراسة أعدتها حول مدينة رام الله إلى أن نحو ٩٠٪ من مدراء ومسؤولي المؤسسات الخاصة، وكثيراً من النخب الاقتصادية والثقافية والقيادات السياسية أصولهم ليست من المدينة. مشيرة إلى أن هناك جملة سمات ساهمت في منح المدينة طابعاً خاصاً يختلف عن باقي مدن الضفة، وجعلها موطناً للآخرين، أهمها: قرب المدينة من القدس، وموقعها الجغرافي الوسطي، وطقسها المعتدل الذي يأخذ الطابع السياحي لا سيما في الصيف، وتوجه كثير من الطلبة لمؤسساتها التعليمية وخاصة جامعة بيرزيت، والتوسع العمراني اللافت، إلى جانب البحث عن عمل فيها.

ورغم الصعوبات التي تواجه رام الله كغيرها من مدن فلسطين، إلا إن تركي ترى أن تطور المدينة العمراني والاقتصادي سيستمر بازدياد، لأن ذلك أمر طبيعي لا تتميز به هذه المدينة من مقومات اقتصادية وثقافية وسياسية واجتماعية واسعة وقوية.

ويضيف الباحث الاجتماعي جميل هلال لا أوردته تركي أن قيام السلطة الوطنية عام ١٩٩٤، والتمركز في مدينة رام الله، إلى جانب عزل مدينة القدس، بدأ يساهم في تحويل رام الله إلى صفات مدنية حقيقية وفعالية، فقد حدث فيها توسع عمراني، وزادت الهجرة الطوعية إليها، ما ساعد في تحويلها إلى مدينة مركز. وبين هلال أن رام الله حاولت أخذ جزءاً من وظائف مدينة القدس

٧٠ ألف فرصة عمل و١٣٠٠ مصنع لم يعد لها وجود

محافظة الخليل تغلق منشآتها الصناعية وتغرق في بحر الاستيراد



أحد أسواق مدينة الخليل

المستوردة التي نحن بحاجة فعلاً لاستيرادها، وإخضاع المنتجات المستوردة للفحص، وفرض شروط قد تكون صعبة على استيراد ما هو متوفر في المحافظة، مثلما يفرض الأردن ضرائب مرتفعة على الحجر الفلسطيني المصدر إليه لحماية بعض مقالع الحجر التي ظهرت فيه.

وأمام هذا الخطر الذي يساهم بشكل مباشر في تدمير الاقتصاد الوطني، ويحرمنا من تحقيق تنمية حقيقية في الأراضي الفلسطينية، نحن بحاجة إلى وقفة جادة كمستهلكين وتجار وسلطة لحماية اقتصادنا "فلا خير في أمة تأكل مما لا تزرع وتلبس مما لا تصنع".

اصل ٩٠ ألفاً، كما أن الممارسات الإسرائيلية من حصار وإغلاق خاصة على أحياء البلدة القديمة ساهمت أيضاً في تدمير الاقتصاد الوطني ولو بشكل جزئي.

خطة للإنقاذ

حاولت غرفة تجارة وصناعة الخليل كما يشير الهيموني وضع خطة إنقاذ عبر توعية المواطنين لشراء المنتجات المحلية وتوضيح خطورة استمرار الاستيراد، عبر عقد الندوات واستخدام اللصقات وإقامة المعارض الصناعية لتعريف المواطن بالمنتجات الوطنية، إضافة إلى التعاون مع وزارة الصناعة في عمل ما تسمى "طاقة المستورد"، للحد من كثرة المستوردين وتحديد البضائع

تخضع للمواصفات والمقاييس، بل هناك قسم كبير منها يهرب إلى الأراضي الفلسطينية.

وأوضح مهنا: لولا وجود رقابة إسرائيلية على السلع الغذائية التي تدخل للأراضي الفلسطينية لما تأخر التجار عن تسميم المواطنين، وخوف إسرائيل لا يأتي من حرصها على الفلسطينيين بل لنلأ يتم تسويقها في إسرائيل، مؤكداً أن استمرار الاستيراد سيخلق بقية المنشآت الصناعية ويسرح العمال، لأن هم التجار الوحيد أصبح تحقيق الربح.

المصانع تتحول لمخازن

عامر جلال صاحب مصنع أحذية يقول إن مصنعه كان يعمل فترتين، ويضم ١٥ عاملاً إضافة إلى أشقائه الثلاثة، وأنه جهز المصنع بأحدث الماكينات، ولكن مع استمرار الاستيراد، لم يعد هناك مصنع بل سرح جميع العمال، وباع الماكينات بخسارة كبيرة وتوجه للاستيراد لنلأ يصبح عاطلاً عن العمل، وتحول المصنع إلى مخزن للأحذية التي يستوردها من الصين.

توقف عجلة التنمية

الدكتور سمير أبو زنيد من كلية الاقتصاد بجامعة الخليل يشير إلى أن هناك قوافل من الشاحنات تأتي يومياً إلى المحافظة، تغرق الأسواق بالبضائع الاستهلاكية المستوردة، تحارب الاقتصاد الوطني وتوقف عجلة التنمية، موضحاً أنه ليس ضد حرية التجارة، لكن الدول الضعيفة تصبح ضحية لهذه الحرية، مؤكداً أن هناك إنتاجاً وطنياً يجب الحفاظ عليه وتطويره، وإذا لم نستطع وضع حد للاستيراد فإنه يجب إخضاع السلع المستوردة للمواصفات والمقاييس الفلسطينية المناسبة.

وطالب أبو زنيد بإعداد الدراسات لمعرفة طبيعة المستهلك في المحافظة ونوعية السلع المطلوبة وثمانها المناسب حتى تتطور المنشآت الصناعية، ودعا إلى خلق جو من التوعية لدى التجار والمستهلكين للمساهمة في حماية الإنتاج الوطني، والألا دفعنا جميعاً للثمن، فمنذ أن نشطت حركة الاستيراد أغلقت ما يقارب ١٣٠٠ منشأة صناعية وارتفعت نسبة البطالة حيث لم يبق إلا ٢٠٠٠ عامل من

ثائر فقوسة

على مدى عقود مضت ومدينة الخليل تشكل قلعة الاقتصاد الفلسطيني، كانت تساهم بما نسبته ٤٠٪ من الاقتصاد الوطني، وقدر عدد المنشآت الصناعية فيها بنحو ١٥٠٠ منشأة بين صغيرة وكبيرة ومتوسطة في الزجاج والخزف والحجر والجلود والأحذية وأسلاك اللحام والزيوت المعدنية، استوعبت ما يقارب ٩٠ ألف عامل، لكن هذا كله أخذ في التلاشي بسبب الانفتاح على الخارج، لا للتصدير، بل للاستيراد.

الصناعة تراجعت منذ قيام السلطة

يقول ماهر الهيموني مدير عام غرفة تجارة وصناعة الخليل: منذ قيام السلطة لم يحدث أي تقدم للصناعة الفلسطينية، بل تراجعت نتيجة فتح باب الاستيراد على مصراعيه دون رقيب، وإهمال تسويق الصناعة المحلية وغياب التصدير.

وأكد الهيموني أن تجار المحافظة أصبحوا يستوردون كل شيء، دون الاكتراث للبضائع التي تصنع محلياً وتشكل دخلاً للكثير من العائلات، إضافة إلى أن التجار المستوردين لا حصر لهم، بل حتى أصحاب البسطات التي تملأ الشوارع أصبحوا مستوردين، فلا قوانين تحمي الإنتاج المحلي وتحدد جودة البضائع المستوردة التي أغرقت بها المحافظة، وهاجرت ملايين الدولارات بلا عودة إلى الخارج، وأغلقت المصانع وتوجه أصحابها للاستيراد، وزادت البطالة.

لا تراخيص للاستيراد

فيما أشار شرف مهنا مدير بوزارة الصناعة في الخليل إلى أن التجار لا يتوجهون إلى الوزارة للحصول على ترخيص للاستيراد إلا في بعض الحالات كاستيراد السيارات، هذا ما دفع أو سجع لأي مواطن بالسفر واستيراد أي سلعة يشاء من أي دولة، من تركيا أو أندونيسيا أو الصين التي لها نصيب الأسد. مشيراً إلى أن المستهلك في المحافظة لا يثق بالصناعات المحلية، فرغم أن البضائع المستوردة منخفضة الجودة إلا أن هناك إقبالاً على شرائها لرخص ثمنها، إضافة إلى أن الوضع الاقتصادي الصعب ساهم في استيراد البضائع الرديئة، ومعظم هذه البضائع لا

المساجد.. بين الواقع والمأمول

رامي مراد

لخطباء المساجد دور كبير في تشكيل الرأي العام الفلسطيني لما يتمتعون به من احترام وتقدير بين جموع العامة من المواطنين، ولوحظ في الفترة الأخيرة توجه نحو زيادة التبرع لبناء المساجد على حساب المؤسسات الأخرى التي لا تقل أهمية، وبات واضحا أيضا حجم الدور الذي تلعبه المساجد في عملية الاستقطاب السياسي بين الفصائل الفلسطينية، وإلقاء الضوء حول هذه القضية التي باتت من الضروري البحث في غمارها كان هذا التحقيق.

الصيديق العدو!

الطالب عرفات الجرجاوي (١٨ عاما) من خان يونس أحد رواد المساجد بشكل منتظم روى لـ "البيدر" قصة انقلاب صديقه الى عدو بسبب الانتماء السياسي الناتج عن تعيينه حزبية داخل المسجد، فقال: "كنا



مراسل البيدر يحاور الشيخ حسين أبو عيادة

وذكر أن المساجد كانت بمثابة حاضنة للناس في كافة مناحي الحياة، والآن وسط التناقضات الموجودة في العالم وإقبال الناس على المساجد تشكلت قدرة الخطيب على ان يوجه الناس الى طريق الخير ويرشدهم نحو مفاهيم طبيعة وحقيقة هذا الدين، ويعلم الناس كيف تكون علاقة الفرد مع ربه ونفسه ومجتمعه، ورفع وتيرة الإحساس بالخطر اليهودي علينا.

ونفى الشيخ أبو عيادة ان تكون المساجد حادته عن دورها الحقيقي أو انخرطت في تاحيج الفتن قائلا: "هناك اتهامات للمساجد وهناك تضخيم لهذه الاتهامات، طوال سني الاحتلال كان المسجد هو العنوان الرئيسي المحرض للناس ضد الاحتلال"، معتبرا أن ما يحدث هو بعض الاحتكاكات في بعض المساجد بين فترة وأخرى، واصفا ذلك بالطبيعي فالصحابة اختلفوا فيما بينهم.

وشدد أبو عيادة على أن المساجد مملوكة لله وللجميع حق دخولها، ووجود رايات الأحزاب لا يعني ملكية هذا المسجد لأي فصيل، مضيفا: "هناك لجان إدارية في المساجد قد تكون بعضها تابعة لبعض الفصائل، من خلالها يحكم على المسجد بهذا الاتجاه السياسي".

وتعقبا على ظاهرة ازدياد جمع التبرعات من أجل تشييد المساجد على حساب المؤسسات الأخرى قال الشيخ أبو عيادة: "إن ازدياد المصلين بمثابة صلح للناس مع الله"، مضيفا: "ومع ذلك نؤكد وتدعو الناس إلى التبرع من أجل المرافق الأخرى.. بل يجب على أصحاب الأموال ان يسعوا جاهدين لتغطية العجز في العيادات ومرافق المسنين وحضانات الأطفال، فمفند فجر الدعوة والإسلام يحارب الرق ويدعو لبناء المؤسسات العامة في كافة مرافق الحياة، فالخلل في التطبيق وليس في الدين".

وقال: "إن الأجر الذي يحصل عليه المسلم في بناء المسجد يعادل أجره في بناء منشآت الخدمات العامة، على أن تعطى الأولوية في التبرع لما يحتاجه الناس".

وتعقبا على الدور السياسي للمساجد قال أبو عيادة: "المساجد لا تلعب دورا سياسيا أساسيا في المجتمع، لكن في نفوس الناس أشياء معينة،

على معلومات حيادية ومهنية من مصادر رسمية تمكنه من متابعة أداء المؤسسات العامة وفقا لمعايير الحكم الرشيد العروفة عالميا والتي تتلاءم مع الواقع والاحتياجات الفلسطينية.

لكن وبمحكم كوني عاملا في مجال الصحافة ومتابعا لما صدر عن حكوماتنا مع حفظ القابها وأوصافها، أجبني معنيا بالتركيز على نقطة الوضوح المفقودة لدى حكوماتنا من الأولى التي ضمت فتح وحماس وفدا وتدرجت على طريق الفشل ثانياة فثالثة فتاسعة وصولا الى العاشرة التي ضمت حماس ومن والاه، وتربعت على عرش الفشل الذريع دون منازع.

لقد ذهبت الحكومات السابقة التي قادتها فتح بقضها وقضيضها وبكل ما لها وما عليها، ولم يعد يجدينا نفعاً جلدنا فلقد فعلنا ذلك عبر صناديق الاقتراع ولكننا نقف اليوم امام حكومة لا نأخذ منها حقا ولا باطلا، ولا نسمع منها جوابا واحدا قاطعا على اية مسألة- اللهم إلا مسألة عدم الاعتراف بإسرائيل- أما ما دون ذلك وفوقه فمتروك لاجتهاد من ستلتقطه الفضائيات ليطل علينا مساء برأي يخالفه فيه زميله او رئيسه على محطة فضائية أخرى ليتركنا حيارى نندب حظنا العاثر.

لقد آن الأوان لحكومات بلدنا ان تحترم عقول مواطنيها خاصة وانهم انتخبوها طوعا وانها تواصل التغني ببطلانهم صباح مساء فضلا عن انهم هم مصدر السلطات الوحيد كما يقول القانون الاساسي المعدل.

فيبيض الناس يريد من الخطيب ان يكون على مقاس يوسي بيلين، أو على نطاق الزواج والطلاق والعدة، الخطيب يجب ان يتناول قضايا الناس، فالإسلام دين ودولة.

تنظير فصائلي

لكن المواطن نايف ابو عرمانه من رفح وأحد المواطنين للمتزمين بالمساجد أكد أن المساجد بفعل فاعل انخرطت عن بوصلتها، وأصبحت أماكن لتيارات سياسية معينة لا يسمح لأي إنسان ممارسة دوره إلا من خلال هذا التنظيم أو ذلك، بل أصبحت تمارس الدعوة الى الفتنة والافتتال والتحريض لدرجة التحريض حتى بين أفراد العائلة الواحدة.

وقال: "إن من يدخل أي مسجد يجده مقسما قسمين كبيرين لصالح تيارين دينيين موجودين على الساحة، وحين يحاول أي شخص وضع ملصق لفصيل آخر يتم الاعتداء عليه بالضرب". وأكد أن الكثير من المواقف حدثت بوجوده في عدد من المساجد، فهو- كما يقول- صلى في معظم مساجد مدينة غزة بحكم مكان عمله، ورفح بحكم مكان إقامته.

وروى إحدى هذه القصص، فيقول: "حاولت مجموعة من الشباب ومن بينهم ابنة توزيع بيان لغير الفصيلين المسيطرين على المسجد، فتم الاعتداء عليهم بالضرب من قبل مجموعة قطعوا الصلاة من أجل ضربهم وتمزيق البيانات التي معهم، وتدخل كبار السن لفض النزاع واذ باثنين حاولوا سحب المسدسات داخل المسجد وحاولوا إطلاق النار لولا تدخل بعض المشايخ وحل الخلاف بين أنصار الحركتين".

المساجد بيوت الله

الشيخ منصور ابو حميد عضو اللجنة الإدارية لمسجد الأبرار بمدينة رفح أكد أن المساجد بيوت لله وليست حكرًا على احد، وأضاف: "أنا شخصيا لا احبذ وضع الرايات والملصقات داخل أو على أسوار المساجد ولكن إذا وضعها الشباب فهذا لا يدل على ان المسجد ملك لفصيل بعينه". وشدد على أن المساجد لعبت دورا مهما في التكافل الاجتماعي وإقناع الناس بان الرزق بيد الله فقط وليس بيد الدول المانحة وغيرها، كما أن المسجد أيضا له دور في الإصلاح فيقول: "نحن في مسجد الأبرار لدينا لجنة اصلاح اسلامية تفض النزاع بين المتخاصمين بتحكيم الشرع". ويؤكد الشيخ أبو حميد: "لا يجوز وليس من الإسلام ان يقوم الخطيب بالتحريض، فالمسجد للجميع وليس لفصيل معين، وانما يجب ان يقوم الخطيب بالصلح بين الناس وتوفير الأمن الداخلي، فنحن شعب مستهدف من الأعداء والعدو لا يفرق بين فصيل وآخر، وهدف المسجد تحريم الاقتتال الداخلي ويحرم الاعتداء على الإخوة لأتفه الأسباب، يقول تعالى: ﴿ومن يقتل مسلما متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها وغضب الله عليه ولعنه واعد له عذابا عظيما﴾.

وحول التوجه لبناء المساجد على حساب المؤسسات الأخرى يقول الشيخ أبو حميد: "الناس يرون أن بناء المساجد صدقة جارية تنفعهم، ولكن أقول ان المؤسسات الأخرى بناؤها مهم ويحتاج إليه شعبنا أكثر من المساجد، لان المساجد عددها كبير ويغطي حاجة الناس لكن المدارس والعيادات والمؤسسات الناس تحتاج إليها لأنها تعطي الثواب والأجر، وهي صدقة جارية لن يساهم في بنائها وتشبيدها، وهي نفس ثواب بناء المساجد، عليهم أن يتجهوا الى تعمير البلد، لهم اجر على ذلك مثله مثل المساجد".

لقد آن لنا ان نحصل على معلومات واضحة ومواقف محددة لا يختلط فيها الحابل بالنابل، ولا يختلف عليها وزيران في حكومة واحدة، ولا تختلط فيها ادوار الوزراء ولا ادوار الناطقين الرسميين باسم الحكومة بادوار الناطقين باسم الفصيل، وأن لنا كذلك ان نحظى بمجلس تشريعي دائم الانعقاد، فهناك عمل كثير مطلوب من نواب الشعب عمل يتجاوز ازمة فتح وحماس.

لا نريد بعد اليوم اخطاء في رسائل وزير الخارجية الى الامم المتحدة، ولا نريد لوزير خارجيتنا الزهار ان يستولي على مهام زميله سعيد صيام ليعلن نشر قوة تنفيذية في الضفة، ولا نريد لوزير اللاجئين عاطف عدوان ان يحل محل زميله المكلف بوزارة المالية ليتهم الرئيس بحجب اموال، ولا نريد تضاربا في المواقف من الاضراب هذا يحرمه وذلك يفارض العنامين عليه، ولا نريد للناطق باسم الحكومة ان يعلن هو عن موافقة حماس على تشكيل حكومة كفاءات، ولا نريد للناطقين باسم حماس ان يعلنوا عدم نشر القوة التنفيذية في الضفة الا بعد ان يعترفوا صراحة بان هذه القوة هي لفصيلهم وليست لوزارة الداخلية.

نريد وضوحا لاننا نستحق هذا الوضوح واكثر منه، صبرنا ونستطيع الصبر اكثر بشرط ان تعطونا املا نصبر من اجله ووعدا بمستقبل خال من الاقتتال الداخلي.

أخرجوا المساجد من معادلاتكم

غسان أبو حطب

كثيرة هي الأحداث المؤسفة التي وقعت في المساجد بين بعض فصائل العمل الوطني والإسلامي، وعزيزة هي الدماء التي سالت داخل حرمة المساجد، وغالية هي الأرواح التي أزهقت بسبب التشاجر على جدران المساجد، مجموع هذا الحصاد المر مرارة الرقوم يؤكد دون أدنى شك مستوى الوعي المتدني بل والمشوه لدى مختلف الأطراف المتشاجرة، التي ما فتئت تمنع في بث سمومها الفئوية الحزبية المقيتة ونفثها في شرايين أبنائها ومناصريها، نعم هذا بعض حصاد التعبئة الحزبية العصبوية التي لا ترى سوى ذاتها ولا تقبل بالأخر مطلقا، هذه التعبئة المدمرة التي باتت تستوجب من كل صاحب ضمير وطني مخلص الوقوف بحزم أمام تداعياتها التي تنخر في اللحم الحي لنسيجنا المجتمعي، نعم أن الأوان لإعادة النظر بشكل جريء في منظومة عوامل التفكك والفتنة والتدمير الذاتي، عوامل الهدم والانفضاض على مكتسبات شعبنا طيلة سني نضاله، فالمشاجرات التي تحدث في المساجد بين الفئدة والأخرى ما هي إلا أحد التجليات الفاضحة لمجموع الأزمات المركبة والمعقدة التي تعصف بمختلف أبنيتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقيمية... الخ. وما استمرار هذه السلوكيات وتكرارها على نحو مخجل إلا دليل على عمق أزممتنا البنوية الشاملة التي تكاد تطل كل زاوية من زوايا حياتنا المختلفة، كما أنها تؤكد تمسك كل طرف من الأطراف المتصارعة بهذه الورقة (المساجد) والزعج بها في أتون المطحنة، ما أصبح يشكل خطراً حقيقياً على مكانة ودور المسجد لدى المجتمعات الإسلامية، فالمسجد لعب عبر الحقبة التاريخية المتعاقبة دوراً مميزاً في تجسيد وحدة المجتمع المسلم وتصليب إرادته في مواجهة الأعداء، لكننا اليوم نغرق مع سبق الإصرار المسجد (رمز الوحدة) في بحر المطاحنات الحزبية الشائنة، فهل أصبحت المساجد في بلادنا قلاعاً حزبية بجدارية؟ تكاد المساجد تصرخ ضجراً من هذه الممارسات، وكأنها تدق جدران الخزان ولسان حالها يقول: أخرجوني من حساباتكم الحزبية الضيقة، أخرجوني من معادلاتكم البائسة، نعم فالمساجد وجدت في البلاد للذود عن أمن العباد وتحقيق أعلى درجات الوحدة التي نفتقدتها اليوم أشد افتقاد، مع أننا موضوعياً بأمس الحاجة لها، والوحدة هنا ليست شعاراً للتغني هنا وهناك، بل منظومة قيمية متكاملة يشارك في صياغتها الكل الوطني والمجتمعي، فهي لا تقتصر على الوحدة الفصائلية بل تمتد لتشمل مختلف مكونات النسيج المجتمعي، نعم فلنغادر التمحور حول الذات ولنلتفت حول مشروعنا الوطني الذي يتآكل أمام ناظرينا من أجل إعادة الاعتبار له ولما يمثله من قيم كبرى، يأتي في القلب منها دور ومكانة المسجد، نعم لننتصر جميعا لفلسطين الوطن.. الشعب... القضية.

